

الفصل الثاني

**تنمية الموارد البشرية، الحماية الاجتماعية،
البيئة والموارد الطبيعية، والبنية التحتية**

مقدمة

يتناول هذا الفصل تقييم إنجازات ثلاثة محاور من إستراتيجية التخفيف من الفقر هي تنمية الموارد البشرية والحماية الاجتماعية والبنية التحتية. ويبرز هذا التقييم أيضاً ترابط مكونات هذه المحاور والتأثير المتبادل بين نتائجها، بما يعزز تكاملية عملية التنمية وإجراءات التخفيف من الفقر. ويركز الفصل كسابقه على أهم الإنجازات من خلال تتبع المؤشرات القطاعية وتحليل اتجاهاتها.

تنمية الموارد البشرية

يعتمد تحسين نوعية الحياة وتعزيز رأس المال البشري في اليمن وفق أهداف وسياسات استراتيجية التخفيف من الفقر التركيز على تحسين صحة السكان، ورفع مستويات التحصيل العلمي، بالإضافة إلى توفير رعاية اجتماعية مناسبة، والذي يساعد على تحسين دخول الفقراء وتحسين نوعية حياتهم. ويوجز هذا القسم الإنجاز في محور الموارد البشرية، حيث يرتبط تحقيق الأهداف في هذه القطاعات إلى حد كبير بمجموعة عوامل تتعلق بالسياسات والإجراءات المتخذة والموارد المالية المتاحة، **بالإضافة إلى تكامل الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالتوسع في التعليم وانتشاره في كافة مناطق اليمن، والمنجزات المحققة في الطرق وخاصة في الريف ومشروعات المياه والكهرباء ووسائل الاتصال الحديثة وغيرها.**

السكان والصحة العامة

الوضع السكاني

تؤثر المشكلة السكانية في اليمن على النمو الاقتصادي والحياة المعيشية للناس، خاصة في ظل استمرار النمو السكاني المرتفع والمقدر بحوالي 3.3%. وترتبط الزيادة السكانية الكبيرة ارتباطاً قوياً بمشكلة الفقر، كما تتعكس سلباً على حياة المواطن حيث تتطلب تلبية احتياجات هذا النمو من الخدمات الاجتماعية استثمارات كبيرة تشكل ضغطاً على الموازنة العامة للدولة، وتقلل من نتائج أية جهود للتخفيف من الفقر.

وتظهر المؤشرات انخفاض النمو السكاني إلى 3.02% بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 ومعدل الخصوبة الكلية للمرأة من 6.8 بحسب المسح الديموجرافي لعام 1997 إلى 5.8 طفل لكل امرأة في عام 2003. كما شهد متوسط عدد المواليد الأحياء انخفاضاً طفيفاً من 4.9 إلى 4.8 خلال الفترة نفسها نتيجة ارتفاع متوسط سن الزواج الأول من 20.8 في عام 1994 إلى 23.3 في عام 2003. وقد ساهمت برامج التوعية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في ذلك حيث استفادت **من خدمات تنظيم الأسرة 185,633 امرأة في عام 2004 وارتفعت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة من 20.8% في عام 1997 إلى 23.1% في عام 2003، مقارنة باستهداف 23%.**

واحتلت مسألة السيطرة على النمو السكاني أولوية مطلقة، باعتبارها مشكلة ثقافية وقضية وعي مجتمعي في المقام الأول. وتم التركيز على رفع وعي المواطنين بخطورتها عبر وسائل الإعلام المختلفة وطرق التثقيف

والاتصال السكاني. وأعدت الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني لتوحيد الرؤى والأولويات وتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات العاملة في المجال الإعلامي. وتم إنتاج وبث 285 دقيقة حوارات توعوية بالمسألة السكانية عبر قناتي التلفزيون الأولى والثانية خلال عامي 2004/03، بالإضافة إلى إنتاج وبث 3,848 دقيقة توعية حول القضايا السكانية في الإذاعات المركزية والمحلية منها 720 دقيقة في عام 2004. واستمر نشر صفحات أسبوعية في الصحف الرسمية والأهلية حول القضايا السكانية، وإضافة صفحة أسبوعية في صحيفتي 26 سبتمبر والحراس، وهي صحف موجهة للقوات المسلحة والأمن.

كما عقدت حلقات توعية بالقضايا السكانية ومفاهيم إستراتيجية التخفيف من الفقر على المستوى المركزي والمحلي في محافظات حجة، الضالع، لحج، وحضرموت، بالإضافة إلى ندوات توعية للسلطتين التشريعية والتنفيذية حول القضايا السكانية ودور هذه الجهات في المعالجة. وقد أظهرت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2004 انخفاض معدل النمو السكاني في اليمن إلى 3.02%، والذي يعكس النجاح النسبي للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة النمو السكاني المرتفع.

وتم خلال عامي 2003 و2004 تنفيذ العديد من الأنشطة في جانب السياسات والتنسيق على المستويين المركزي والمحلي، منها التحضير للقاء الوطني الخاص بمواجهة التحديات السكانية اعتماداً على توجهات السياسات الوطنية للسكان والمنسجمة مع أهداف وسياسات إستراتيجية التخفيف من الفقر وأهداف التنمية الألفية. ووضعت خطة للتخفيف من حدة بعض القضايا السكانية الرئيسية مثل الخصوبة البشرية، وفيات الأمهات والأطفال، التعليم الأساسي، العدالة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة، النشء والشباب، الوقاية من مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز ومكافحته. ويجري العمل حالياً لاستكمال الخطة وبدء تنفيذها.

جدول (1-2) : تطور المؤشرات الرئيسية للعام 2004

2004 فعلي	2004 مخطط	بيانات الأساس 2000	المؤشر		الهدف
3.6	5.3	5.1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4.4	6.5	4.7	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي		زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي
0.2	2.1	1.6	معدل نمو ن.م.ج.ح./السكان		زيادة نصيب الفرد من ن.م.ج.ح.
19.7	20.8	18.3	حجم السكان (مليون)		
5.8	5.3	5.9	الخصوبة		
365	314	351	وفيات الأمهات (لكل 100,000 ولادة)		
84.3	61.5	67.8	وفيات الأطفال الرضع (لكل 1,000)		
99.8	84.1	94.1	وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1,000)		
3.02	3.1	3.5	معدل نمو السكان		التحكم في النمو السكاني
	380	41.6	إجمالي	نسبة الفقر (1998)	خفض الفقر
	26.1	29.9	حضر		
	41.6	45.1	ريف		
63	63.8	50	إجمالي	نسبة التغطية الصحية للسكان	رفع تغطية الخدمات الصحية
80	80.0	80	حضر		
41	39.6	25	ريف		
68.9	67.6	62	إجمالي	● معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي	رفع الالتحاق بالتعليم
82.0	81.2	77.2	ذكور		
53.3	52.7	49	إناث		
	15.6	12.2	● زيادة مخرجات التخصصات العلمية		
	64.5	57.4	إجمالي	● نسبة السكان الذين تتوفر لهم المياه من الشبكة العامة	رفع تغطية خدمات المياه والصرف الصحي
62.4	68.0	64.0	حضر		
34.0	32.0	-	ريف		
	7.8	6.2	إجمالي	● نسبة السكان الذين تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي	
38.0	40.0	33.0	حضر		
37.0	38.5	30.0	إجمالي	● نسبة السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية من الشبكة	زيادة تغطية الطاقة الكهربائية
88.0	96.9	65.7	حضر		
21.0	22.0	17.0	ريف		
25.8	28.0	38.0	● نسبة الفاقد في الشبكة العامة		
1,436	2,050	6,586	● طول الطرق الإسفلتية (كم)		ربط المناطق الريفية بالأسواق، وتسهيل الوصول إلى الخدمات من خلال التوسع في شبكة الطرق *
-	1,750	3,915	● طول الطرق الحصوية (كم)		
256	233	-	● طول الطرق الإسفلتية المعاد تأهيلها (كم).		
-	210	-	● طول الطرق الإسفلتية التي يتم تقويتها وتحسينها (كم)		
7,617	2,143	-	● طول الطرق التي يتم صيانتها روتينياً (كم)		
650,000	570,160	450,160	عدد الحالات المستفيدة		تعزيز دور الرعاية الاجتماعية
474,879	450,949	415,000	حكومي وعام	● عدد المشمولين بالتغطية	توسيع تغطية التأمينات
71,103	66,000	45,000	قطاع خاص		
59,932	56,089	40,473	حكومي وعام	● عدد المستفيدين من معاشات التقاعد	
2,260	5,728	1,120	قطاع خاص		
0.427	-	0.428	دليل تنمية النوع الاجتماعي		تقليص فجوات النوع الاجتماعي

* أطوال الطرق تجميعية للعامين 2003 و2004.

الرعاية الصحية وتحسين صحة الناس

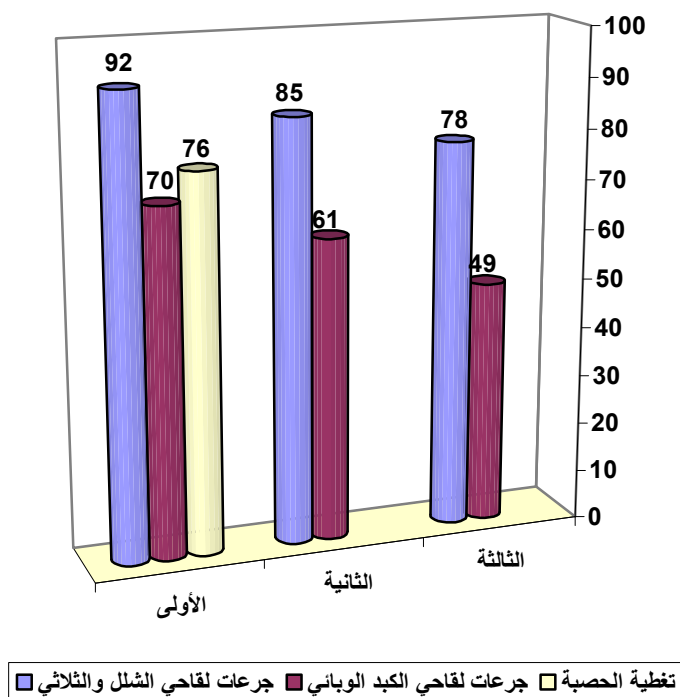
تولي إستراتيجية التخفيف من الفقر أهمية كبرى للرعاية الصحية وخاصة الرعاية الصحية الأولية، باعتبارها حق للمواطن ودعمًا مجتمعية أساسية ومجال مهم للتخفيف من فقره. وتعتمد هذه الخدمة احتياج السكان وليس قدرتهم على تسديد تكاليفها. وقد تم خلال العامين الماضيين إنجاز العديد من المرافق الصحية، منها استكمال مستشفى واحد في مديرية شرعب (محافظة تعز) و28 مركز صحي و105 وحدة صحية. وتساهم هذه المراكز والوحدات في تصحيح قصور الخدمات الصحية المقدمة. ورغم توزيع الوحدات والمراكز الصحية على المناطق الريفية حيث يقطن غالبية الفقراء، إلا أن التشتت السكاني الذي يعاني منه اليمن واستمرار تباعد المسافة بينها والتجمعات السكانية يحول دون وصول بعض الفقراء إليها.

وقد ارتفع الإنفاق العام على الصحة من 1.4% في عام 2002 إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 و1.9% في عام 2004، مقارنة بـ2.1% مخطط. ومع ذلك، ما زالت هذه النسبة متدنية مقارنة بالمتوسط الموصى به دولياً أو بالدول المماثلة اقتصادياً واجتماعياً، مما يحتم إعادة النظر في أولويات الإنفاق العام وتخصيص نسبة أعلى للصحة مع توجيه النصيب الأكبر للرعاية الصحية الأولية، **فضلاً عن تفعيل المشاركة في تحمل تكلفة الخدمات الصحية من قبل المستفيدين والذي ساهم في توفير موارد مالية إضافية للمرافق الصحية وحوافز للعاملين وبالتالي تحسين وإيصال الخدمات إلى مناطق جديدة.** ورغم ذلك، تظهر بعض الدراسات أن نظام المشاركة في التكاليف يحجب الخدمة عن عدد أكبر من الفقراء. وتستمر الحكومة في متابعة تطبيق إعفاء الأسر الفقيرة من رسوم الخدمات الصحية بموجب بطاقة الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى تشجيع منظمات المجتمع المدني على توفير خدمات صحية مجانية للفقراء. وقد بلغت قيمة الأدوية التي توزع مجاناً من صندوق الدواء 700 مليون ريال في عام 2004 مقابل 544 مليون ريال في عام 2003 **نتيجة الدعم الذي يتلقاه الصندوق من الجهات المانحة.** كما تم تحديث القائمة الوطنية للأدوية لتوفير أدوية مأمونة ويقدر المواطن على تحمل قيمتها.

وتتوفر خدمات الصحة الإنجابية في مرافق الصحة العامة بنسبة 63%، حيث شهدت خدمات رعاية الأمومة تحسناً وارتفعت نسبة الأمهات اللاتي يحصلن على رعاية أثناء الحمل من 26% في عام 1997 إلى 45% في عام 2003، وارتفعت نسبة لقاح التيتانوس من 26.9% من الحوامل في عام 1997 إلى 31.5% في عام 2003. وشهدت وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع تحسناً نسبياً، إذ انخفضت من 37 في عام 1992 إلى 33.6 في عام 1997 لكل ألف من المواليد ومن 82 إلى 75 خلال الفترة نفسها لكل ألف رضيع، إلا أن هذه النسبة عادت للارتفاع بين عامي 1997 و2003 لتبلغ 35.7 للمواليد و84.3 للأطفال الرضع خلافاً للمخطط المقدر بـ61.5. ويعود هذا التراجع إلى استمرار سوء التغذية خاصة في المناطق الفقيرة والنائية التي تفتقر للخدمات الصحية، رغم تراجع حالات الإسهال بين الأطفال من 29% في عام 2003 إلى 26% في عام 2004. وعلى العكس من ذلك، انخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من 104.8 لكل ألف إلى 99.8 خلال الفترة نفسها والتي تقل عن المخطط (84.1)، رغم الثبات النسبي للأطفال دون الخامسة الذين تقل أوزانهم عن الأوزان المناسبة لأعمارهم (من 46% إلى 45.5%) والذي يتفاوت بحسب النوع (46% للذكور و45.1%

للإناث) والتوزيع الجغرافي (36.7% للحضر و47.9% للريف). وتم تحقيق تحسن ملحوظ في تحصين الأطفال ضد الأمراض الستة حيث وصلت نسبة التحصين الشامل إلى 66.5% في عام 2004 على مستوى البلاد، وبلغ عدد المواقع التي يتم فيها التحصين 2,045 موقع.

رسم بياني 1-2: الأطفال الذين تم تحصينهم في سن الثانية خلال الجرعات الثلاث

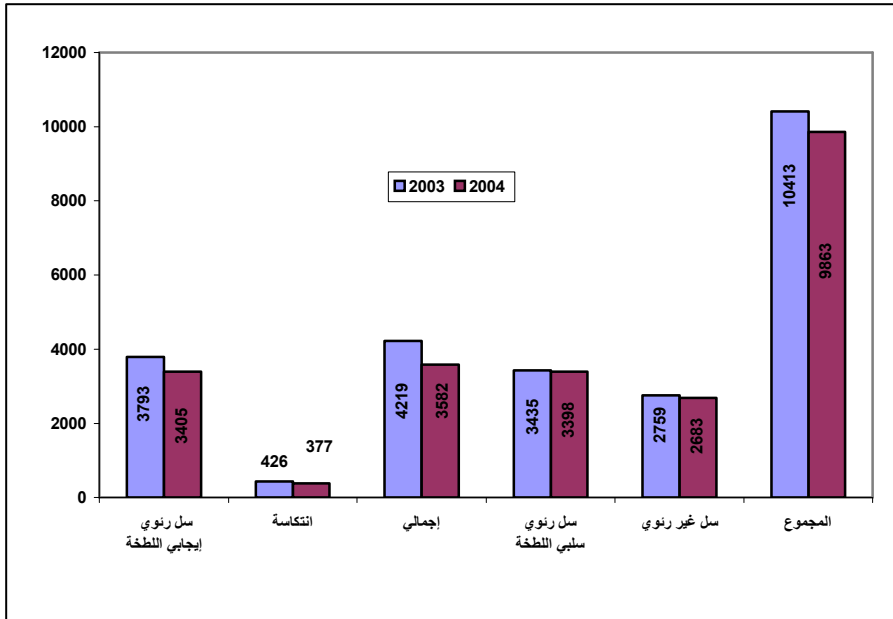


وحقق اليمن إنجازات هامة في التحكم بالأمراض المستوطنة والمعدية والتي تمثل أحد أسباب استمرار ظاهرة الفقر، حيث تراجعت الإصابات بالمalaria من حوالي 34.9% في عام 2001 إلى 32.8% في عام 2002 واستمر الانخفاض بوتيرة جيدة إلى 25.5% في عام 2003. ويعود هذا النجاح إلى تكثيف برامج التوعية الصحية المجتمعية حول هذا المرض وحشد جهود الجهات المعنية وتنسيقها، وكذلك تكثيف أنشطة الوقاية في البيئات المولدة له حيث تم توزيع 14,600 ناموسية ورش 36,622 منزل بالمبيد، بالإضافة إلى توفير الأدوية المجانية للقضاء عليه. أما معالجة مرض البلهارسيا، فقد واصلت الحكومة بالشراكة مع الجهات المانحة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية مكافحة المرض من خلال تغطية 56 مديرية مقابل 36 مديرية في عام 2003 ومعالجة 439 بركة مياه و 41 سداً و 36 غيل ماء.

جدول (2-2): مكافحة مرض البلهارسيا

العام	عدد المديریات	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المفحوصین	عدد المعالجین
2003	36	178	72 615	17 926	39 209
2004	56	321	129,799	18 892	66 762

رسم بياني 2-2: الحالات المكتشفة لمرض السل



وأصبح اليمن قريباً من بلوغ الهدف الدولي في توفير التغطية الكاملة لمكافحة مرض السل، حيث بلغت التغطية السكانية 98% حتى نهاية عام 2004 في 263 مديرية. وبالنسبة لمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، أولى اليمن الموضوع عناية خاصة رغم محدودية الحالات

المكتشفة. وتم إعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الإيدز ومكافحته في عام 2003 وبدء تنفيذها في عام 2004. كما نظمت 47 دورة تدريبية استهدفت الإعلاميين والعاملين الصحيين من ممرضين وأخصائيي وعاملي مختبرات، بالإضافة إلى توزيع 65 ألف مطوية توعية. ومع ذلك، تستمر العوامل والأسباب التي تواجه الجهود المبذولة للقضاء على هذه الأمراض، أهمها التشتت السكاني الذي يعرقل إيصال الخدمات الصحية إلى المناطق الموبوءة، بالإضافة إلى ضعف المشاركة المجتمعية والموارد المالية ونقص الكوادر البشرية المؤهلة. وقد نفذت المرحلة الخامسة من ترميم الكادر، وتوظيف 2,002 كادر صحي منهم 229 قابلة، في حين نظمت 23 دورة تدريبية للقابلات الشعبيات و22 دورة للطوارئ التوليدية و53 دورة في الرعاية التكاملية للطفل.

وتعرقل تنفيذ مشروع إصلاح القطاع الصحي بدعم من هيئة التنمية الدولية والذي بدأ العمل به من عام 2003 لتعزيز برامج الصحة العامة (الملاريا، الرعاية الصحية الأولية والصحة الوقائية) وتطوير نظم الإدارة الصحية وتحسين كفاءة الموارد الصحية ونظم المعلومات. ورغم مرور سنتين على عمل المشروع، إلا أن ما تم استخدامه لا يتعدى 5.2% من موازنة المشروع.

ويعد العامل الأهم في ضعف الخدمات الصحية بصفة عامة والرعاية الصحية الأولية بصفة خاصة ضعف الإدارة الصحية بكافة مستوياتها، وعدم العمل وفق هيكلية واضحة وأطر منظمة للعمل، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمتابعة في تنفيذ استراتيجيات وخطط القطاع وغياب التنسيق بين مقدمي الخدمات الحكومية وكذلك الخاصة ومنظمات المجتمع المدني. ويتطلب تجاوز هذا الوضع، سرعة إعادة هيكلة الوزارة، وتوفير نموذج عملي مطبق وناجح من دولة مماثلة لظروف اليمن، وتفعيل آليات التنسيق بين الجهات المقدمة للخدمات الصحية، واستحداث إدارة عامة لمراقبة الجودة.

وفي هذا الإطار، تعتزم الحكومة اليمنية عقد ورشتي عمل بالتعاون مع كل من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية البريطانية خلال النصف الأول من عام 2005، تعنى الأولى بمراجعة إستراتيجية إصلاح القطاع الصحي وربطها بأهداف وسياسات إستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال تقييم الوضع وتحديد الصعوبات والعقبات خاصة في المكونات التي لم تنفذ للخروج بإجراءات عملية للخدمات الأساسية التي تقدم عبر الوحدات والمراكز الصحية تشمل الخدمات الوقائية والعلاجية، مع تفعيل نظام الإحالة الطبية للمستشفيات الريفية أو للمستشفيات الكبيرة في المدن. وتستهدف ورشة العمل الثانية تعزيز التنسيق في الدعم الدولي للقطاع الصحي. وقد استكملت اللجنة المشكلة بموجب أمر مجلس الوزراء رقم (99) لعام 2004 من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصحة العامة والسكان حصر المشروعات المتعثرة في قطاع الصحة واقتراح المعالجات اللازمة في ضوء الاحتياج من الكادر ونفقات التشغيل والتجهيزات والمباني.

التعليم والتدريب

يعد الرقي بالتعليم والتدريب والعمل على رفع معدلات الالتحاق للجنسين من خلال توفير تغطية في كافة مناطق اليمن من أهم أهداف التنمية. وقد ركزت أهداف وسياسات إستراتيجية التخفيف من الفقر على ضرورة حصول الفقراء على التسهيلات اللازمة للحصول على التعليم ومكافحة الأمية وتضييق فجوة النوع الاجتماعي.

مكافحة الأمية والتخفيف من الفقر

تمثل الأمية أحد العوامل المسببة للفقر والتي أدت إلى جعل التحرر من أمية السكان وخاصة الإناث أحد آليات التخفيف من الفقر. وقد وسعت الحكومة خدمات محو الأمية في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ليلبلغ عدد المراكز العاملة 945 منها 299 في الحضر و646 في الريف خلال عام 2004/03، مقارنة بـ1,221 مركزاً خلال العام 2003/02، والذي يعكس إغلاق 583 مركزاً في ضوء اتجاه الحكومة لتوحيد مراكز التعليم النظامي وغير النظامي. ومع ذلك، ارتفع إجمالي المتحقين إلى 50,663 خلال العام 2004/03 تمثل الإناث 88% منهم، مقارنة بـ 45,270 ملتحقاً في العام السابق. ويتبين عدم تناسب هذه الأعداد مع حجم مشكلة الأمية، وبالتالي سنظل قضية قائمة ما لم تعالج بشكل جذري وجاد.

التعليم الأساسي

عملت الحكومة على تعزيز التعليم الأساسي وتطويره من خلال إنشاء مدارس جديدة بلغت 317 مدرسة في عام 2003 و1,273 مدرسة في عام 2004، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 244 مدرسة في كل من عامي 2003 و2004 وتوسعة 451 مدرسة و374 مدرسة في العاميين المذكورين على التوالي. كما تم بناء 8,767 فصل دراسي في عام 2003 و6,695 فصل في عام 2004، والبدء بتنفيذ 34 مجمع تربوي في مختلف محافظات الجمهورية تحتوي على 420 فصلاً دراسياً. وتشير البيانات أن الريف استحوذ على أكثر من ثلثي المباني المدرسية الجديدة. ونتج عن زيادة المدارس والفصول الدراسية ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي متجاوزة المخطط إلى 67% للجنسين، و53.7% للإناث في عام 2003، وإلى 68.9% للجنسين مع تراجعها

بشكل طفيف للإناث إلى 53.3% في عام 2004 رغم زيادة عدد التلميذات إلى حوالي 1,530 ألف والتي **تفوق المخطط بحوالي 1.2%**. وتستمر المواقف السلبية من تعليم الفتاة رغم التزام مكاتب التربية بالمحافظات والمدارس بإعفاء أبناء الأسر الفقيرة المشمولين بالرعاية الاجتماعية من الرسوم الدراسية وخاصة الفتيات، بالإضافة إلى توزيع مواد غذائية من القمح والزيوت للتلميذات الفقيرات والذي غطى في المرحلة الأساسية 106,169 تلميذة في 1,272 مدرسة فضلاً عن اعتماد وجبات غذائية جافة في عام 2004 لـ 248,244 تلميذة في التعليم الأساسي.

وجاء التوسع في إنشاء المباني المدرسية نتيجة زيادة نصيب الإنفاق العام على التعليم من 17.2% في عام 2003 إلى حوالي 21.9% في عام 2004. وقد بادرت وزارة التربية والتعليم إلى إعداد مشروع متكامل لفصل مخصصات التعليم الأساسي عن ميزانية التربية والتعليم على أسس ومعايير تضمن توجيه هذا الإنفاق لتوسيع التعليم الأساسي وتحسين جودته. وبدأت الحكومة تنفيذ إستراتيجية التعليم الأساسي والتي تضمنت أهداف وسياسات لرفع معدلات الالتحاق وتضييق الفجوات الجغرافية وكذلك للنوع الاجتماعي.

إطار (1-2): مشروع توسيع التعليم الأساسي

بدأ العمل بمشروع توسيع التعليم الأساسي بدعم من البنك الدولي في عام 2001 في أربع مديريات بمحافظة صنعاء. وتم توسيع نطاق عمل المشروع في عام 2002 ليغطي 50% من مديريات محافظات صنعاء وعمران والمحويت والضالع، ثم بعد ذلك ليشمل كافة مديريات المحافظات الأربع وعددها 61 مديرية. وقد نجح المشروع في الوصول إلى التجمعات السكانية الفقيرة والمحرومة، وتنفيذ سياسات الحكومة في تطبيق اللامركزية، وبناء قدرات المعلمين والإداريين على مستوى المديريات، ورفع كفاءة الإنفاق، وبناء المدارس بأقل كلفة، بالإضافة إلى ضمان تشغيل المدارس. وارتفع معدل الالتحاق خاصة للبنات، وأصبح عدد الفتيات في الصف الأول يفوق الذكور في غالبية المدارس التي يشرف عليها المشروع، حيث قفز معدل التحاق الفتيات في تلك المناطق من 53% في عام 2002 إلى 62% في عام 2004. وتعمل الحكومة بالتعاون مع المانحين على توسيع النطاق الجغرافي للمشروع ليغطي كافة المحافظات ويشمل أيضاً تطوير التعليم الأساسي ابتداءً من عام 2005.

ويعتمد تطوير التعليم وتحسين نوعيته على القائمين على العملية التدريسية من معلمين وإداريين، وأيضاً على المناهج المستخدمة وتوفر الوسائل التعليمية المختلفة. ومنذ موازنة عام 2003، يتم اعتماد مخصصات المحافظات استناداً إلى الاحتياج الفعلي. كما قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ خطة التعليم لعام 2004 والتي شملت توزيع مقاعد دراسية ومعامل وأدوات دراسية بناءً على الاحتياج الفعلي. واستكمل كذلك إعادة توزيع المدرسين على مستوى المدرسة. وتحققت زيادة في توظيف المدرسين حيث تم توفير 6,507 وظيفة منها 3,905 لخريجي كليات التربية وخاصة العاملين في المناطق الريفية بلغ نصيب المعلمات 864، فيما تم إحلال 2,126 ضمن برنامج الإحلال للكادر اليمني. كما التزمت الحكومة بوضع آلية جديدة لتحديد الاحتياج من المعلمات بحسب التخصصات ورفد المناطق الفقيرة والمحرومة بها. وقد نمت القوى التعليمية والإدارية بمدارس

الجمهورية من 205,682 في عام 2003 إلى 209,880 في عام 2004 وبنسبة 2%، مقابل زيادة القوى التعليمية والإدارية من الإناث بحوالي 27.6% والذي يمثل 21.5% من الإجمالي. وارتفع عدد المدرسين من 171,396 في عام 2002/2003 منهم 36,025 مدرسة إلى 174,268 منهم 37,721 مدرسة، بزيادة سنوية 1.7% للإجمالي و4.5% للمدرسات.

وتم الانتهاء من المرحلة الأولى لإعادة توزيع المعلمين والمعلمات على مستوى المدرسة والمديرية والمحافظات وفق الأسس والمعايير والتشريعات الصادرة. ويجري التحضير لبدء تنفيذ المرحلة الثانية وتطوير أدلة تدريب المعلمين للصفوف (1-3) من التعليم الأساسي، وتأليف مناهج رياض الأطفال وأدلتها ومادتي التربية الفنية والبدنية، وكذلك الانتهاء من تحليل مناهج التربية الإسلامية والقرآن الكريم واللغة العربية والرياضيات والعلوم والتربية الاجتماعية ومهاراتها من خلال تنظيم 5 برامج تدريبية لـ 18 مدرساً من كل محافظة، وإنزال هذه المناهج المطورة لتجريبها على بعض المدارس وإجراء التحليل الكمي والنوعي لمستوى استيعاب المعلم والطالب لها. كما زودت المدارس في عموم المحافظات بالوسائل التعليمية والخرائط والزجاجيات والخشبيات لـ 45 صنفاً تم إنتاجها خلال عامي 2004/03، وتوزيع 286,360 مقعد مدرسي خلال عام 2004. وتم كذلك توزيع 330 إذاعة مدرسية و300 معمل مدرسي وتوريد 250 مختبر مدرسي، بالإضافة إلى تأثيث وتجهيز 50 مدرسة ثانوية بنات بدعم من مشروع توسيع التعليم الأساسي لتعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والعدالة في توزيع الخدمات التعليمية من خلال تفعيل اللامركزية في العملية التعليمية.

ولعب التدريب والتأهيل دوراً مهماً في تحسين الأداء التدريسي وتجويد التعليم، إذ تم تأهيل وتدريب 10,334 معلم ومعلمة في عام 2004، وتنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج التدريبي لـ 450 من المدربين في إطار محافظات صنعاء والمحويت وعمران والضالع بتمويل من مشروع توسيع التعليم الأساسي. كما مولت منظمة اليونيسيف برنامج التدريب الخاص بمعلمات الريف حديثات التوظيف والذي استوعب 643 مدرسة في 11 محافظة، بالإضافة إلى تقديم مشروع توسيع التعليم حوافز مادية للطالبات الملتحقات بكليات التربية. وتم تنفيذ برنامج تدريبي للمعلمين في إطار المدارس المحورية لـ 303 متدرب ومتدربة على المستوى المركزي والمحلي في 10 محافظات بتمويل من منظمة اليونيسيف ومشروع الدعم الفني الألماني، وكذلك المرحلة الثانية من تدريب 500 مدرس ومدرسة في كل من محافظتي إب وأبين بتمويل من مشروع الدعم الفني الألماني.

واستمر النشاط التدريبي ليشمل تنفيذ الدورة التدريبية لـ 2,279 من مدرسي مادتي العلوم والرياضيات على مستوى مراكز المحافظات، إضافة إلى 7,942 آخرين بتمويل من مشروع توسيع التعليم الأساسي للمحافظات الأربع التي يعمل فيها. ونفذ كذلك برنامج تدريبي لـ 220 مدرس لغة إنجليزية. ودشن في بداية العام الدراسي 2005/04 برنامج التدريب لحوالي 14,000 مدرس ومدرسة في 107 مديرية مستهدفة ولمدة أسبوعين وفق برنامج تدريبي يحتوي على 574 محور تعليمي تدريبي وبقوة تدريبية بلغت 562 مختصاً. ويتم الإعداد والتحضير لتدريب واسع يشمل حوالي 35,000 من المدرسين والموجهين ومدراء المدارس على مستوى البلاد.

واتخذت وزارة التربية والتعليم مجموعة من الإجراءات إلى جانب إنشاء المزيد من المدارس والفصول الدراسية للتخفيف من ازدحام الفصول الدراسية. واشتملت الإجراءات بتنظيم فترات عمل المدارس وتخصيص الفترة الصباحية بالمدارس المشتركة والمزدحمة في الريف للمرحلة الأساسية والفترة المسائية لطلاب التعليم

الثانوي، في حين خصصت الفترة الصباحية للفتيات والفترة المسائية للبنين في المدارس الأساسية والثانوية المستقلة. كما تم فتح مزيد من الفصول الدراسية للإناث وتوفير المعلمات المتخصصة. ورصدت موازنة الوزارة 12.6 مليار ريال منها 2.7 مليار ريال تمويل أجنبي في عام 2004 لبناء فصول دراسية إضافية لمواجهة ازدحام الفصل الدراسي. وحصل اليمن ضمن مبادرة المسار السريع على 10 مليون دولار كمنحة تحفيزية لتنفيذ برنامج التعليم الأساسي لعام 2004، حيث وجه أغلب المنحة للتدخل الشامل في محافظات البيضاء، ذمار، الحديدة، وحجة من خلال تنفيذ 342 فصل دراسي في 114 موقع بهدف رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي ومواجهة التوسع في الطلب على التعليم في المناطق الأكثر فقراً واحتياجاً. كما تم توجيه جزء من المنحة للتدخل المحدود في محافظات الجوف، شبوه، ولحج وهي من المحافظات التي يتدنى فيها الالتحاق بالتعليم وتعاني من نقص المدارس والمدرسين.

ويشهد عام 2005 نقلة نوعية في مستوى تطوير التعليم الأساسي حيث تم رصد مبلغ 120 مليون دولار لدعم استراتيجية تطوير التعليم الأساسي للأعوام 05-2009، منها 65 مليون دولار قروض خارجية. ويهدف هذا التمويل إلى زيادة المباني المدرسية والالتحاق بالتعليم ورفع نسبة التحاق الفتيات، وكذلك التخفيف من ازدحام الفصول وتحسين كفاءة مدرسي التعليم الأساسي، فضلاً عن تطوير وتحسين المنهج الدراسي ووصوله للتلاميذ في وقت مبكر من السنة الدراسية. كما بدأ التحضير لإعداد إستراتيجية التعليم الثانوي وإستراتيجية التعليم العام والتي تشمل كل من التعليم الأساسي والثانوي والفني ومحو الأمية ورياض الأطفال، وتستهدف الوصول إلى التحاق يتجاوز 90% بحلول عام 2015 من خلال هاتين الإستراتيجيتين ومبادرة المسار السريع.

ويمكن الاستفادة من النتائج الإيجابية في قطاع التعليم الأساسي، وتضافر نمو المساعدات الخارجية للقطاع مع زيادة نصيبه من الموازنة في إطار رؤية إستراتيجية وبرنامج عمل واضح ومحدد، وإسقاطها على واقع القطاع الصحي الذي لم يتمكن من تجاوز الجمود الذي يعاني منه وترشيد سياساته وبرامجه وأدوات عمله وفق خطة تحديث القطاع الصحي. ولا تخفى الفائدة التي يمكن أن تتحقق من دروس وتجارب التعليم في القطاع الصحي باعتبارهما القطاعين ذوي الأولوية في الإستراتيجية، خاصة ما يتعلق باتفاقية الشراكة التي تعمل على تعبئة الموارد المالية من الجهات المانحة وتنسيق جهودها.

التعليم الفني والتدريب المهني

ركزت إستراتيجية التخفيف من الفقر على التعليم الفني والتدريب المهني نتيجة العلاقة العكسية بين مخرجات هذا النوع من التعليم وبين ظاهرة الفقر والبطالة. واستهدفت الإستراتيجية زيادة نسبة الملتحقين بمعاهد التعليم الفني والتدريب المهني، والتوسع في المؤسسات التدريبية وتطويرها وفق احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى استحداث تخصصات جديدة تلائم المرأة وتفتح فرص عمل لها. وقد أنجز بناء 15 معهد فني خلال العامين المنصرمين منها 6 معاهد في عام 2003 بتكلفة إجمالية 225.6 مليون ريال، وكذلك استلام 20 معهداً بصورة أولية بتكلفة 314.2 مليون ريال. واستمر العمل في 30 مشروعاً خلال عام 2004 بلغ إجمالي المنصرف عليها 243.9 مليون ريال. أما المشروعات الممولة بقروض، فقد استكمل تسوير 14 موقعاً لمشروعات جديدة،

وإعداد الدراسات لـ 19 مؤسسة تدريبية. وتم كذلك استلام 8 مشروعات تدريب مهني بلغت تكلفتها 96.9 مليون ريال، والانتها من مشروع المعهد البحري بعدن بتكلفة 826 ألف دولار، والتعاقد على بناء مشروع المعهد التقني بأمانة العاصمة. وتم تنفيذ مشروعين في كل من الضالع وإب بتمويل مشترك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بلغ 185.2 مليون ريال.

استهداف الفئات الفقيرة

إطار(2-2): استفادة الفقراء من التعليم الفني

والتدريب المهني في عام 2004

- تنفيذ برامج التعليم النظامي والتعليم المستمر في 15 مؤسسة تدريبية في مناطق ريفية ومعهد واحد في السجن المركزي، ومعهد لتدريب المرأة وآخر للمعاقين.

- تنفيذ برامج التدريب التعاوني شملت 24 مهنة، وشارك فيها 964 طالب تم توزيعهم على 230 موقع إنتاجي وصناعي وإداري وزراعي.

- تدريب 2,823 متدرب منهم 882 امرأة في مختلف التخصصات من خلال دورات تدريبية قصيرة تهدف إلى إكسابهم مهارات للحصول على وظائف مناسبة تقيهم شر العوز.

يحقق التعليم الفني والتدريب المهني أهدافاً اجتماعية مباشرة ويوجه للعاطلين عن العمل وذوي الدخل المتدني والمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية. ورغم الصعوبات التي تواجه القطاع وتحديات إمكانية رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسساته والتوسع في استهداف المناطق والفئات الفقيرة، إلا أن الوزارة أدخلت أنظمة تعليمية جديدة مثل استحداث مستويات تقنية في معاهد مهنية، ومواصلة برامج التعليم المستمر لاستيعاب أكبر عدد ممكن حيث بلغ الملتحقون 4,647 طالب وطالبة بالإضافة إلى برنامج التعليم الموازي لـ 1,813 طالب وطالبة. وتساهم هذه البرامج في توفير موارد مالية ذاتية

تضمن استدامتها وتطويرها لتحقيق أهدافها. وتشرف الوزارة على 24 معهد تدريب مهني صناعي و 11 مؤسسة تدريبية تقنية في المجالات الصناعية والتجارية والبحرية والزراعية والفندقية والسياحية، و 21 معهد مهني بالإضافة إلى 3 كليات مجتمع، بطاقة استيعابية بلغت 17,152 طالب وطالبة.

جدول (2-3): الملتحقون بالمؤسسات التدريبية بحسب المحافظات للعام الدراسي 2005/04

المحافظة	المؤسسات التدريبية نظام السنتين	المؤسسات التدريبية نظام الثلاث سنوات	المعاهد التقنية نظام السنتين	كليات المجتمع	الإجمالي
أمانة العاصمة	1426	1275	427	0	3,128
عدن	908	477	1225	905	3,515
تعز	1053	627	1840	0	3,520
الحديدة	650	398	0	0	1,048
حضرموت/المكلا	277	245	385	0	857
حضرموت/سيئون	300	0	0	0	300
حجة	181	144	248	425	998
إب	475	80	105	0	660
أبين	440	133	34	0	607
ذمار	357	107	317	0	781
لحج	153	0	47	0	200
صنعاء	0	0	0	1048	1,048
المحويت	54	0	97	0	151
مأرب	35	0	0	0	35

189	0	0	0	189	عمران
115	0	0	0	115	ريمة
17,152	2,378	4,725	3,486	6,563	المجموع

وتقصر قدرة المؤسسات التدريبية الحالية على استيعاب الراغبين في الالتحاق بهذا النوع من التعليم، إذ بلغ عدد المتقدمين لنظام السنتين 7,962 متقدم من الجنسين تم قبول 3,670 متقدم فقط. وارتفع عدد المتقدمين لنظام السنوات الثلاث إلى 2,098 لم يقبل منهم سوى 1,095 طالب وطالبة. وتحقيقاً لهدف تطوير المعاهد والمراكز الفنية والمهنية وزيادة طاقتها الاستيعابية بما يلبي احتياجات سوق العمل، تتسق الوزارة مع القطاع الخاص وأصحاب العمل في اتخاذ الإجراءات المناسبة في إطار منظومة متكاملة شكلت تطوراً نوعياً، من أهمها إشراك القطاع الخاص في وضع المناهج الدراسية وتحليلها وإضفاء الجانب العملي والتطبيقي عليها (نظام الدايكوم). كما يشارك القطاع الخاص في تقييم مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لتأكيد ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل وضمان حصول الخريجين على فرص عمل، بالإضافة إلى المشاركة في المجالس المحلية للتعليم الفني والتدريب المهني والمنوط بها وضع السياسات العملية للتعليم الفني والمهني.

التعليم العالي

تساهم مخرجات التعليم العالي بشكل فاعل في الأنشطة التنموية للمجتمع، خاصة إذا ربطت باحتياجات سوق العمل. وقد بادرت وزارة التعليم العالي في عام 2003 بإعادة هيكلة التعليم الجامعي وتطويره ليوكب التطورات العلمية والمعرفية ويلبي احتياجات سوق العمل ويساعد في تحقيق أهداف التنمية والتخفيف من الفقر. ويركز التوسع في الجامعات الحكومية على إنشاء مزيد من الكليات والتخصصات العلمية والتطبيقية مثل الهندسة وكليات نوعية أخرى. وفي الوقت نفسه، صدر قانون الجامعات الأهلية لعام 2003، والذي يتيح توجيه الجامعات الخاصة والأهلية للتركيز أيضاً على الكليات العلمية والتطبيقية وفتح تخصصات تلبي احتياجات السوق من العمالة الماهرة. كما بدأ إعداد إستراتيجية التعليم العالي والبحث العالمي في عام 2004، والتي تهدف إلى الارتقاء بمستوى العملية التعليمية والوصول بالخدمة إلى أعداد كبيرة من الطلاب مع التركيز على تحسين الكفاءة والمهارات والتعامل بالوسائل التكنولوجية. **وتعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضوابط لتنظيم الابتعاث إلى الخارج وقصرها على التخصصات النادرة وغير المتوفرة داخلياً بغرض توفير المخصصات المالية وتوجيهها لدعم سياسات أخرى.** واستمر التأكيد من خلال سياسات القبول على زيادة نسبة الطالبات المنتحقات والتي بلغت 26% في عام 2003 وارتفعت إلى 26.7% في عام 2004.

الحماية الاجتماعية

تبنت الحكومة برنامج شبكة الأمان الاجتماعي كحزمة متكاملة للتخفيف من الفقر من خلال رفع إنتاجية المجتمعات المحلية وجيوب الفقر على وجه التحديد، وكذلك تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في المناطق الفقيرة من خلال تنفيذ المشاريع والأنشطة التنموية وفي مقدمتها البنية التحتية، فضلاً عن توفير الحماية الاجتماعية والاستمرار في تأكيد أهمية الاستثمار النوعي في الموارد البشرية وبناء قدرات الإنسان من خلال

التعليم والصحة. ويشمل نشاط شبكة الأمان الاجتماعي كذلك مشروعات التدخل المتكامل والتراث الثقافي والعمل مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، حيث بلغت المشروعات المنفذة في كافة المحافظات 1,120 مشروعاً وبتكلفة إجمالية 87.4 مليون دولار لعام 2004.

استهداف المناطق والفئات الفقيرة

أنشئت برامج شبكة الأمان الاجتماعي الحديثة والتقليدية لتوفير الحماية الاجتماعية وتقديم خدماتها للشرائح الفقيرة، حيث سعت الحكومة لاستدراك الآثار السلبية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري واستحدثت مجموعة برامج موجهة مباشرة لحماية الفئات الفقيرة والتخفيف من فقرها. وقد ارتفعت حالات الإعانة النقدية التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية لتبلغ حوالي 650 ألف حالة في عام 2004 وبزيادة مائة ألف حالة عن العام السابق مقارنة بـ 570,160 حالة في ربط 2004. ويعتمد توزيع الحالات على المديرية آلية تستخدم مؤشرات الفقر المختلفة. وتقوم الحكومة بمراجعة مسألة عدم كفاية المبالغ المدفوعة للفئات التي يغطيها الصندوق، إلا أنها تساعد على التخفيف من الأعباء المعيشية للأسر المستهدفة خاصة بعد تحسين الاستهداف ووضع معايير أكثر حزمًا وتوزيع الإعانات عبر مكاتب البريد والتي غطت أكثر من 80% من المستحقين في عام 2004 بزيادة 40% عن العام السابق. ومع ذلك، لا تزال آليات عمل الصندوق بحاجة إلى مراجعة سواء من حيث الاستهداف أو المبالغ المخصصة كإعانات للمستهدفين، **أو حتى الحالات المغطاة وإمكانية تحويل بعضها إلى آليات بديلة.**

واستحدثت كذلك آلية بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التدريب المهني لتدريب الأسر المستهدفة، استفاد من التأهيل والتدريب حوالي 5 آلاف مستفيد في محافظات تعز، إب، لحج، مأرب، وأمانة العاصمة وفي مجالات مختلفة مثل الصناعات الجلدية والخياطة والتطريز وصناعة الحلويات والأشغال اليدوية والإسعافات الأولية. وتهدف هذه الآلية لتحويل هذه الأسر إلى أسر منتجة. وقد عززت تلك الآلية بفتح مجال الإقراض الصغير للأسر التي تم تدريبها بغرض إنشاء مشروعات صغيرة وخلق فرص عمل منتجة.

وتبنت برامج الشبكة الأخرى مشروعات الإقراض الصغير والأصغر للأسر الفقيرة، باعتبارها أنجح مشروعات مكافحة الفقر. وقد بلغ إجمالي هذه المشروعات 33 مشروعاً لعامي 2003 و2004 بتكلفة 2,3 مليون دولار منها 21 مشروعاً بتكلفة 1,9 مليون دولار في عام 2004. كما صدر القرار الجمهوري بقانون إنشاء بنك الأمل للإقراض الصغير والأصغر في عام 2002 والذي يبلغ رأسماله 5.5 مليون دولار، قامت الحكومة اليمنية بتوريد حصتها البالغة 2.5 مليون دولار وكذلك برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (2 مليون دولار)، فيما تأخر القطاع الخاص في إيداع مساهمته البالغة مليون دولار، وبالتالي تعثر مواصلة العمل لبدء أنشطة البنك في عام 2004.

وفي إطار الاهتمام بالتدريب والتأهيل والدعم المؤسسي، واصلت برامج الشبكة خلال العامين تأهيل وتدريب 7,700 أسرة مشمولة بالرعاية الاجتماعية منها 4,500 أسرة في عام 2003 عبر البرنامج الوطني للأسر

المنتجة ومن خلال أكثر من 60 مركزاً. وقد أنشأ خلال العامين 12 مركزاً جديداً. واستطاعت برامج ومشروعات شبكة الأمان الاجتماعي من الوصول إلى غالبية المديریات والمناطق لتستهدف الفئات الفقيرة. وقد أظهرت دراسات تقييم الأثر لهذه المشروعات التنوع والتجديد في عملها وحرصها على استهداف المناطق الأكثر احتياجاً. واعتمدت تلك الدراسات على معايير وأسس دولية تتعلق بكفاءة وتكلفة تنفيذ الخطط والبرامج وتأثيرها على الواقع بالإضافة إلى الاستهداف وفق مفهوم التنمية بمشاركة المجتمعات المحلية.

ولم تقتصر الحماية الاجتماعية على مكونات شبكة الأمان الاجتماعي الحديثة، بل استمر العمل عبر الآليات التقليدية من خلال التوسع في نشر الرعاية الاجتماعية الشاملة ورعاية الفئات المهمشة والأقل حظاً وذوي الاحتياجات الخاصة. وتم تنفيذ 65 مشروعاً متنوعاً في عام 2004 بتكلفة 3.8 مليون دولار، تضمنت 13 مشروعاً للتدريب والدعم المؤسسي لجمعيات ومؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة و18 مشروعاً لدعم أنشطة تعليمية مع التركيز على التعليم الدامج "للمعاقين" ومفهوم التربية الشاملة و9 مشاريع حماية وتحسين ظروف السكن، و3 مشاريع لدعم الخدمات الصحية بما فيها الصحة النفسية وأخيراً مشروعين لتطوير الاستراتيجيات والسياسات. كما تضمنت التدخلات تحسين ظروف النساء والسجينات، وتدريب معلمين للتعامل مع الأطفال الصم والبكم، حيث احتل العمل في مجال الإعاقة والمعاقين اهتماماً خاصاً. وفي مجال التدخل المتكامل، تم تنفيذ 12 مشروعاً، ركزت المشاريع المنفذة منها في عام 2004 على تحفيز المهارات وجوانب الإنتاج والتسويق مثل المزارعين والنحالين، مع تفعيل دور القيادات النسوية في هذه الأنشطة، بالإضافة إلى تعزيز أنشطة محو الأمية والتوعية الصحية والبيئية.

التأمينات الاجتماعية

تساهم التأمينات الاجتماعية في حماية المستوى المعيشي والاقتصادي للمؤمن عليهم وخاصة الذين يفقدون القدرة على العمل أو التكسب، كما تساعد المعاشات التأمينية في التخفيف من الأعباء المعيشية بعد بلوغ سن التقاعد أو عند الإصابة أو الشيخوخة وغيرها. وتعمل نظم التأمينات كذلك على حماية أصحاب الأعمال خاصة الصغار من الأزمات المالية عند مطالبة عمالهم وموظفيهم بمكافآت نهاية الخدمة وغيرها من مستحقاتهم القانونية. وارتفع عدد المؤمن عليهم في القطاع الخاص من 54,890 شخص في عام 2002 إلى 64,297 في عام 2003 وإلى 71,103 في عام 2004 متجاوزاً المخطط المقدر بـ66,000. واشتملت التغطية 5,937 منشأة في عام 2004 مقارنة بحوالي 2,500 منشأة في عام 2002 و4,181 منشأة في عام 2003. وفي المقابل، تزايدت المعاشات التقاعدية المدفوعة من 1,658 حالة في عام 2002 إلى 1,896 حالة في عام 2003 وإلى 2,260 حالة في عام 2004 والتي تقل عن المخطط المقدر بـ5,728، أنفقت عليها المؤسسة العامة للتأمينات 204,5 مليون ريال في عام 2004. وقدمت المؤسسة تعويضات لحالات العجز أو الوفاة لـ997 حالة في عام 2004 مقارنة بـ950 حالة في عام 2003 بإجمالي 328 مليون ريال.

وقد حققت المؤسسة نمواً في إيراداتها والتي زادت من حوالي ثلاثة مليارات ريال في عام 2003 إلى حوالي 3.5 مليار ريال في عام 2004. كما نمت إيرادات المؤسسة نتيجة استثمار أموالها، حيث تلعب التأمينات

الاجتماعية دوراً فاعلاً في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال استثمار فوائض أموالها في إقامة مشروعات اقتصادية وتنموية تستوعب العاطلين والباحثين عن عمل. وقد ارتفعت إيرادات الاستثمار في أدون الخزانة إلى حوالي 9 مليار ريال وودائع الدولار بما يعادل 10.5 مليار ريال، بالإضافة إلى عائد المساهمات في عدد من الشركات والبنوك والمجال الصحي، حيث بلغت المساهمات 1.5 مليار ريال وإجمالي الأموال المستثمرة 21.6 مليار ريال.

أما موظفي الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط المشمولين بقانون التأمينات والمعاشات لدى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات، فقد ارتفع عددهم إلى 474,879 موظفاً بنهاية عام 2004 متجاوزاً المخطط المقدر بـ 450,949. وبلغت الاشتراكات التأمينية للمؤمن عليهم 20.9 مليار ريال في عام 2003. كما نمت استثمارات الهيئة إلى حوالي 130 مليار ريال في عام 2004 تستثمر أساساً في أدون الخزانة والودائع النقدية. وتعمل كل من الهيئة والمؤسسة على توسيع مجالات الاستثمار وتوزيعها رغم عدم توفر مجالات عديدة وإستراتيجية واضحة لتحقيق الاستدامة المالية لهما. رغم وبلغ عدد المتقاعدين 59,932 متقاعداً مقارنة بـ 56,089 مخطط، أنفقت الهيئة عليهم وأسرهم 8.7 مليار ريال في عام 2004. وتقوم الهيئة بصرف معاشات التقاعد عبر 136 منفذاً بريدياً في معظم المديریات والذي ييسر حصول المستحقين على المعاشات.

الشؤون الاجتماعية

يأتي الاهتمام بالفئات الخاصة والأقل حظاً نتيجة معاناتها وأسرها من صعوبات ومشكلات عديدة أهمها الفقر. ويتطلب معالجة أوضاع هذه الفئات بصورة شاملة إيجاد بيئة ملائمة لاستيعاب هذه الفئات، ووضع ترتيبات

عام 2004		عام 2003		النشاط
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
1,173	3,312	706	1,781	رعاية وتأهيل المعاقين.
55	3,435		3,205	أيتام.
52	847	72	1,314	أحداث.
-	300	-	120	أطفال الشوارع.
2,977	1,158	500	500	الأطفال المستفيدين من الخدمات الاجتماعية الشاملة.
68	366		500	عمالة الأطفال.
153	104	327	-	إدماج المرأة.
-	3,640	-	1,000	مكافحة التسول.
1,000				مشروع حزمة الولادة الآمنة
علبة				

مؤسسية وقانونية، وتدريب وتأهيل الأسر للتعامل مع هذه الفئات بصورة تقلص الآثار المترتبة على الأسرة والمجتمع، وبالتالي يساهم في التخفيف من معاناة هذه الأسر. وقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبالتعاون مع السلطة المحلية ومع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وبالتنسيق بين المراكز والدور العاملة في هذا المجال لتفادي تكرار تقديم الخدمة وتوفيرها للجميع. وعملت الوزارة على تطوير الكادر

البشري لمؤسسات الحماية الاجتماعية من خلال التدريب والتأهيل واستقطاب الكفاءات، وتطوير برامج للتعامل مع المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الفقر مثل التسرد والتسول وعمالة الأطفال وانحراف الأحداث والمعاقين.

إدماج النوع الاجتماعي

تبنّت الحكومة في سياساتها الهادفة إلى التخفيف من الفقر تعزيز قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد صدر القرار الجمهوري رقم 25 لسنة 2003 لإعادة تشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للمرأة الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم عدداً من الوزراء وممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالإضافة إلى رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة ونائبتها ومنسقات اللجنة في أمانة العاصمة والمحافظات. ويختص المجلس بإدماج قضايا المرأة في التيار الرئيسي للتنمية. وقد أقر مجلس الوزراء في سبتمبر 2003 إستراتيجية تنمية المرأة التي تهدف إلى الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها من خلال إدماج النوع الاجتماعي في محاور التنمية الرئيسية والعمل في إطار منهاج عمل بيجين. وساهمت اللجنة الوطنية للمرأة باعتبارها المعبرة عن احتياجات المرأة في إدماج بُعد النوع الاجتماعي في الخطط والاستراتيجيات الوطنية بهدف تخفيف فقر المرأة.

ورغم جهود دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية سواءً للانتخابات النيابية أو المجالس المحلية وكذلك للمناصب الحكومية بما في ذلك القيادية، إلا أن هذه المشاركة ما زالت ضئيلة بسبب ضعف وعي المجتمع وعدم قدرة النساء على منافسة القوى التقليدية. لذلك، تبنّت اللجنة الوطنية للمرأة مبدأ نظام الحصص (الكوتا) في كافة المجالس المنتخبة على المستويين المركزي والمحلي. وقامت اللجنة بتشكيل فريق لقيادة هذه الحملة مع مجموعة من الشخصيات السياسية، وعقدت لقاءات مع بعض الجهات بما في ذلك مجلس النواب ومجلس الشورى وقيادة الأحزاب السياسية. وتواصلت اللجنة الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية لضمان حصول المرأة على 10% من المقاعد النيابية و15-20% من مقاعد المجالس المحلية، حيث يتوقع استجابتها لهذه المبادرة وإن بدرجات متفاوتة. كذلك، أعدت الجهات الحكومية عدداً من الاستراتيجيات الوطنية التي استهدفت تضيق فجوة النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية، مثل الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، الإستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة، الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار، الإستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للزراعة والأمن الغذائي، وكذلك مسودة إستراتيجية المرأة والبيئة.

وتمثل الاهتمام برفع قدرات المرأة في تنظيم العديد من الدورات وورش العمل والحلقات النقاشية التي تناولت مختلف قضايا المرأة وأهمها قياس فقر المرأة، ومناهضة العنف ضد المرأة، وموازنات النوع الاجتماعي، وتحديد الاحتياجات الأساسية للنوع الاجتماعي ليتم إدماجها ضمن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2010-06). كما تم تطوير برامج ومشروعات تستهدف المرأة مباشرة في المدن والريف لا سيما في الصحة الإنجابية وتعليم الفتاة ومحو الأمية والتدريب وإعادة التأهيل وتعزيز فرص العمل والتنمية الزراعية ومكافحة الفقر. وتم كذلك تزويد كوادر الوزارات والقطاعات المختلفة بمفاهيم النوع الاجتماعي من خلال برامج تدريبية وتقديم الاستشارات والدعم الفني وإجراء البحوث والدراسات، بالإضافة إلى تطوير الأدوات والآليات التي تساهم في ذلك.

وساهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وإكسابها مهارات جديدة من خلال تقديم التدريب والتأهيل للمرأة الفقيرة، وفتح المجال أمامها لاكتساب المهارات الحرفية المنتجة والبسيطة كمصدر للعمل المدر للدخل. كما عملت هذه المنظمات على تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة كتربية الدواجن وتسمين الأغنام وتربية النحل واستغلال الجلود والصوف، بالإضافة إلى تنظيم معارض لتسويق المنتجات. من ناحية أخرى، شاركت 79 منظمة مجتمع مدني في التوعية بإستراتيجية التخفيف من الفقر من خلال النسخة الشعبية للإستراتيجية بين فئات المجتمع وخصوصاً النساء الفقيرات. كما استطاعت هذه المنظمات متابعة نشاطها بدعم من الجهات الممولة الوطنية والدولية وكذلك اعتماداً على الأعمال التطوعية التي يقدمها أعضاؤها ومناصروها من أجل النهوض بالمرأة وتمكينها وإشراكها في مسيرة التنمية.

وتأكيداً لتوجهات الحكومة في مناصرة قضايا المرأة، تم تعديل بعض القوانين المتضمنة نصوصاً تمييزية ضد المرأة، من أهمها قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون تنظيم السجون وقانون الأحوال المدنية والسجل المدني. وتؤكد النصوص الدستورية والقوانين المساواة التامة بين الرجل والمرأة في شغل الوظائف العامة والعمل والأجر والحصول على التأهيل والترقيات والإجازات، بل وتحظى المرأة بامتيازات خاصة من إجازات وساعات عمل نتيجة ظروفها الخاصة، إذ تضمن قانون العمل المعدل لعام 2004 نصاً يلزم صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملة أو موظفة أو أكثر أن ينشئ دار حضانة لأطفالهن.

البيئة والموارد الطبيعية

تتنوع المشكلات البيئية في اليمن وتتفاقم مع نمو النشاط الاقتصادي وعوامل السكان والتحضر وغيرها. وتتطلب التنمية المستدامة الموازنة بين تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وتعمل الحكومة اليمنية على تضمين سياسات وبرامج حماية البيئة وصيانة الموارد الطبيعية في خطط التنمية، وكذلك في السياسات والاستراتيجيات القطاعية. وقد استهدفت إستراتيجية التخفيف من الفقر جملة من الأهداف والسياسات المتعلقة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية والتي تنعكس في إجراءات تنفذ في القطاعات المعنية، حيث أضفت نتائجها خلال الفترة 2003 و2004 معارف ومفاهيم للربط بين البيئة والفقر وعززت دمج القضايا البيئية في السياسات والخطط الوطنية والقطاعية، علاوة على رفع قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للاستخدام المستدام للبيئة والموارد الطبيعية. كما وفرت معلومات وبيانات نوعية تم تضمينها في مؤشرات نظام مراقبة الفقر والذي سيعمم ويوزع على كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية.

المحافظة على البيئة وحمايتها

أبرزت إستراتيجية التخفيف من الفقر أهمية تعزيز الإدارة البيئية للموارد الطبيعية، وتمكين وإشراك المستفيدين، وتشغيل الفقراء في المشاريع البيئية، وتعزيز دور المرأة والشباب في المحافظة على

البيئة. وتضمنت الإجراءات المحرزة خلال عام 2003 تعزيز الهيكلة المؤسسية والقدرات الفنية للإدارة البيئية من خلال إصدار العديد من القرارات أهمها القرار الجمهوري بإنشاء وزارة المياه والبيئة وقرارات مجلس الوزراء بشأن الأوضاع المؤسسية والتشريعية والفنية للوزارة واستحداث إدارة للسياحة البيئية في الهيئة العامة للسياحة. كما صدر في عام 2004 قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة وإنشاء وحدة السلامة الأحيائية بالهيئة وإعداد مشروع إنشاء فروع الهيئة في كل من محافظات شبوة، الحديدة، وتعز. وتم كذلك استحداث إدارات متخصصة لتنفيذ آليات العمل بشأن حماية البيئة البحرية ووقايتها من التلوث. ولا تزال الحاجة قائمة لاستكمال البناء المؤسسي لوزارة المياه والبيئة وتحديد المهام والاختصاصات لتفادي الازدواج مع هيئات التنمية الإقليمية للتطوير ومشاريع التنمية الريفية والمشاريع الثنائية.

وركزت إجراءات عام 2003 على مراجعة قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 في ضوء التطورات والمتغيرات وإجراء التعديلات اللازمة في لائحته التنفيذية بغرض تفعيله وإلغاء التداخل بما يضمن حماية البيئة من الانتهاكات والمخالفات. وتم كذلك إعداد وثائق تنفيذ المخطط الشامل لصون وتنمية مجموعة جزر سقطرى باعتبارها محمية طبيعية ورفعها إلى مجلس الوزراء. وفي مجال المحميات الطبيعية، تم في عامي 2003 و2004 الإعداد لإنشاء 4 محميات على ساحل البحر الأحمر (الخوخة، اللحية، التهيتة، كوباء)، وكذلك محميات بلحاف- بير علي في محافظة شبوة وبرع في محافظة الحديدة وحوف في محافظة المهرة وجثمون في محافظة حضرموت، علاوة على إنجاز دراسات مسحية للمحميات. وأعدت أيضاً خطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية بمحافظة عدن والتي استكملت في عام 2004. وشهد عام 2003 إجراءات لتنسيق دعم الإدارة البيئية من خلال إنشاء نظام معلومات المانحين وتدريب كوادره في إعداد مقترحات المشاريع والاحتياجات، علاوة على قيام الجهات الحكومية بخلق علاقة تنسيقية لحماية البيئة والمحافظة على توازنها ووضع الأسس الخاصة بتقييم الأثر البيئي وعلاقته بالفقر. وأعد كذلك برنامج العمل الوطني لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية والذي تعثر تنفيذ مشاريعه بسبب عدم توفر التمويل. كما صدر القانون رقم 16 لسنة 2004 بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، ويتم كذلك التنسيق بين كل من الهيئة العامة للشئون البحرية والهيئة العامة لحماية البيئة وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن لإعداد خطة عامة للطوارئ البيئية.

ورفع في عام 2003 إلى مجلس الوزراء مشروع قرار بشأن التحكم في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون حيث تتواصل الجهود لإصداره. وفي الوقت نفسه، صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على انضمام اليمن إلى بروتوكول كيوتو لحماية البيئة من التغيرات المناخية. أما في عام 2004، فقد تم إعداد مسودة تشريعات حول التحكم في استيراد وتداول تراخيص استيراد المواد المستنفذة للأوزون، وإصدار قرار بشأن الاتفاقية الدولية الإطارية للتغيرات المناخية، وفقاً لبروتوكول كيوتو، إلا أنه لم يتم تنفيذ إجراءات البروتوكول. وصدر كذلك قرار بشأن بروتوكول التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

(بازل)، وقرار آخر بشأن الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة. وتم إعداد مشاريع كل من الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي و خطة عملها، والخطة الوطنية بشأن المواد العضوية الثابتة، وخطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم للمواد العضوية الثابتة، بالإضافة إلى الموافقة على الاتفاقيات الدولية بشأن إجراءات الموافقة المسبقة على المواد الكيماوية والمبيدات الخطرة.

وتم خلال عام 2003 دعم منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع بيئية نموذجية بالتعاون مع مشروع تنمية القدرات المؤسسية. كما استكمل إعداد برنامج المنح الصغيرة وبناء القدرات للجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في حماية البيئة والموارد الطبيعية بدعم من مرفق البيئة العالمي والموجهة أساساً إلى الأسر الفقيرة بهدف تحسين معيشتها. ونفذ برنامج تدريبي استفادت منه 36 منظمة مجتمع مدني، علاوة على العديد من الفعاليات حول بناء قدرات منظمات المجتمع المدني خلال عامي 2003 و2004. وأسس 35 نادياً في عام 2003 في مدارس أمانة العاصمة وكل من محافظات حضرموت وعمران وذمار، مقابل تأسيس 19 نادياً مدرسياً في العام التالي في مديرية عتمة بمحافظة ذمار. وقد حققت هذه الأندية نجاحاً ملموساً في نشر الوعي البيئي وخاصة أثناء الفعاليات والمناسبات المحلية والوطنية. وتبقى الحاجة للتوسع في بعض المحافظات، بالإضافة إلى تأهيل مشرفي الأندية وإصدار كل من الدليل الخاص بالأندية ودليل المعلم البيئي.

ونفذت الجهات المعنية بالبيئة 10 دراسات ومسوح ميدانية في بيئات مختلفة خلال عام 2003 وأصدرت تقاريرها الفنية المتضمنة تقييم الوضع البيئي والموارد الطبيعية المتاحة في كل من جزيرة كمران، وجبل ارف، ومحمية شرمة-جثمون، ومنطقة بير علي- بلحاف، ومراقبة الوعل في منطقة جثمة، ودراسة تقييم الأثر البيئي لمذبغة الجلود في بني مطر، ودراسة تقييمية حول استخدام المياه العادمة المعالجة في مدن عمران، حجة، يريم، إب، وعدن، وقياس كفاءة استخدامها في الري، وكذلك دراسة الاستفادة من المخلفات العضوية وإنتاج السماد في زبيد. ونفذ مسح ميداني لمخلفات 170 منشأة طبية وصحية في أمانة العاصمة. كما صدر التقرير النهائي لدراسة تقييم تدهور الأراضي، وإنتاج الخارطة الوطنية المنفذة من قبل المركز الوطني لبحوث الموارد الطبيعية المتجددة. وتبنت الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر تنفيذ دراسة استطلاعية حول العلاقة المتبادلة بين الفقر والبيئة في 6 مناطق تمثل نطاقات بيئية مختلفة. وأصدرت الهيئة العامة لحماية البيئة العدد الثاني من تقرير الوضع البيئي في الجمهورية اليمنية والذي يصدر كل خمس سنوات. وشهد عام 2004 تنفيذ دراسات ومسوح نوعية ركزت على البيئة البحرية والساحلية، بالإضافة إلى دراسة مسحية لمواقع التنوع الحيوي في منطقة ساحل البحر الأحمر. وعموماً، ما زالت الصعوبات قائمة في تشخيص المشاكل البيئية وتحديد المعالجات اللازمة نتيجة ضعف دور المراكز البحثية والكليات التخصصية في إجراء الدراسات وتنفيذ البرامج البحثية والمسوح الميدانية.

وتم خلال العام إعداد مسودة إستراتيجية المرأة والبيئة التي تركز على تمكين المرأة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. كما عقدت دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات توعوية عن المرأة والبيئة أهمها النزول الميداني لمدارس أمانة العاصمة.

وأعدت اللجنة الوطنية للمرأة مع وحدة المرأة والبيئة دراسة حول دور المرأة في ترشيد استهلاك المياه بالإضافة إلى علاقة المرأة بالبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وأسست 7 جمعيات تعاونية زراعية نسوية في عام 2004، وكذلك تأسيس نواة معرض دائم لمنتجات الجمعيات التعاونية النسوية. ونظمت زيارات ميدانية لمواقع تأهيل المرأة الريفية في التصنيع الغذائي، فضلاً عن عقد 15 دورة تدريبية لـ 279 متدربة.

وفي مجال الإصحاح البيئي، واصلت الجهات المعنية نزولها الميداني والتفتيش على محلات الأغذية والمطاعم وتم إغلاق المخالف منها، بالإضافة إلى إتلاف حوالي 1,200 طن في عام 2003 وحوالي 68,342 طن في عام 2004 من الأغذية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي. وتقدر المخلفات الصلبة التي تم التخلص منها في عموم المحافظات حوالي 365 ألف طن في عام 2004 مقارنة بحوالي 1.3 مليون طن في العام السابق، بينما استخدم 1,059 كجم من المبيدات للحد من انتشار الحشرات الطائرة والزاحفة والكلاب الضالة في عام 2003، انخفضت إلى 118 كجم في عام 2004. وبالرغم من تحسن الإجراءات خلال العامين المنصرمين، إلا أن الإصحاح البيئي ما يزال يعاني من ضعف الأداء الناجم عن القصور المؤسسي.

الموارد المائية

تتمثل إشكاليات الموارد المائية في ندرتها والحاجة لترشيد استخدامها، فضلاً عن الافتقار لعدالة توزيعها وضعف إدارتها. ويعد الضخ الجائر للمياه الجوفية والحفر العشوائي للآبار من أهم عوامل الاستنزاف، حيث تتعرض بعض الأحواض لاستنزاف يتراوح بين 250-400%، يرافقه تدهور نوعية المياه وارتفاع ملوحتها. وتستدعي الأوضاع اتخاذ إجراءات عاجلة للمحافظة على بعض الأحواض وخاصة في كل من تعز، أمانة العاصمة، صعدة، رداغ، دلنا تبن ودلنا أبين. وقد أصدرت الحكومة سياسات مائية حديثة حددت معها جوانب الإدارة المستدامة للموارد المائية، والتأكيد على حماية البيئة، ومشاركة القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي من خلال منهجيات استجابة الطلب والتنسيق والتعاون القطاعي، والتوعية بالنوع الاجتماعي وتضمينها قطاعياً، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المناسبة كتقنيات حصاد مياه الأمطار.

وقد أعدت اللائحة التنفيذية لقانون المياه في عام 2003، وأصدر مجلس الوزراء قرارات تتعلق بالحجر المائي في الأحواض المتضررة في كل من صنعاء وصعدة وتعز والتي تستهدف ضبط وتنظيم استغلال الموارد المائية في إطار كل حوض وتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بحصاد المياه السطحية وإنشاء الخزانات والسدود في المواقع المناسبة، علاوة على ترشيد استخدامات المياه والحد من التوسع في الزراعة المروية. كما شكلت لجنة حوض صنعاء لتشارك في إعداد خطط وبرامج الحوض والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع المجتمع المحلي، وكذلك توقيع اتفاقية تمويل المرحلة الأولى من مشروع إدارة

مياه حوض صنعاء مع البنك الدولي واستكمال إجراءات تفعيل القرض وبدء التنفيذ. وتم إنشاء فرع الهيئة العامة للموارد المائية في محافظة صنعاء.

وتم خلال العام جمع عينات ودراسة مصادر تلوث المياه السطحية والجوفية والضحلة ضمن مشروع دراسة النوعية ومراقبة التلوث. وبدأت أعمال التحضير لإنشاء لجان الأحواض في المناطق الحرجة، وكذلك تطبيق نظام تراخيص وتسجيل حفر الآبار وتحديد معايير ومواصفات لها في عدد من الأحواض الرئيسية. كما أعدت دراسات عن الوضع المائي لمنطقة حقل بئر أحمد بمحافظة عدن تمهيداً لإعلانها حرم مائي، بالإضافة إلى إعداد خطط إدارة المياه لكل من تبين، أبين، تعز، صعدة، وحضرموت. وقدمت الشركات المنفذة التقارير النهائية للدراسة الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمناطق تبين وأبين ووادي حضرموت، والتقارير النهائية لدراسات نوعية المياه والدراسات الاقتصادية الاجتماعية واستخدامات المياه في مناطق وادي الغيل وهجدة وورزان بمحافظة تعز. كما قدمت التقارير النهائية لدراسات نوعية المياه والنماذج الرياضية للمياه الجوفية واستخدامات الأراضي والاستشعار عن بعد، وحصر الآبار والدراسة الجيوفيزيائية والضخ التجريبي في وادي حضرموت وتبين وأبين، وحوض صعدة.

وفي عام 2004 تم تعديل قانون المياه وإعداد الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجه الإستثماري، وتعديل شروط منح تراخيص الحفر ووضع آلية تنظيم حركة الحفارات. وصدرت قرارات مجلس الوزراء لإنشاء لجنتي الإشراف والإدارة على تنفيذ خطة مياه تعز، وتحديد حرم مائي لمناطق حقل بئر أحمد/عدن، والقاعدة/ إب، ودمون تريم/حضرمت. وتم كذلك إعداد دراسة لحرم مائي لمنطقة حقل القطيع الذي يزود مدينة الحديدة بالمياه، واستكمال تقييم مصادر المياه لكل من تبين، أبين، حضرموت، صعدة. وتم الترتيب لترتيب 136 محطة مطرية ومناخية وقياس وديان في مناطق عمران وتعز ولحج وحضرموت.

وشملت أنشطة عامي 2003 و2004 تنفيذ برنامج مراقبة دورية لشبكات الرصد المائي السطحي وجمع المعلومات من الأحواض التابعة للهيئة، وزيارات استثنائية لبعض الوديان في مواسم السيول، بالإضافة إلى زيارات حقلية لجمع معلومات مناسبة مناسيب المياه الجوفية في الأحواض التابعة للهيئة. واستمر العمل كذلك في استكمال قاعدة البيانات المائية والمناخية وربطها بنظام المعلومات الجغرافية. ولأهمية التوعية، تم في عام 2003 إنشاء إدارة مختصة بمهام الاتصال المباشر مع الأهالي وإعداد برنامج إعلامي متكامل حول ترشيد استخدامات المياه للأغراض المنزلية. وأنتجت مواد توعوية في عام 2004 تستهدف المزارعين، كما تم إدخال شرط استخدام وسائل ري حديث عند منح تراخيص الآبار، بالإضافة إلى وضع الترتيبات لإنشاء جماعات مستخدمي المياه في كل من وادي حضرموت وأحور وكذلك في صعدة وصنعاء وتعز بغرض توفير الإدارة المتكاملة لمشاريع المياه والري.

البنية التحتية

ساهمت العوامل السكانية والجغرافية والاقتصادية في بقاء خدمات البنية التحتية بشكل عام محصورة في المدن الرئيسية وبعض المناطق القريبة منها، وترك غالبية السكان في المناطق الريفية بمنأى عن ذلك النوع من الخدمات، على الرغم من أهميتها في تحسين معيشة المواطنين وتهيئة البيئة المناسبة للأعمال وجذب الاستثمارات الخاصة.

المياه والصرف الصحي

شهدت خدمات مياه الشرب تحسناً ملحوظاً خلال الفترة 03-2004، وخاصة في المناطق الحضرية التي وصلت فيها التغطية إلى 62.4% من السكان في عام 2004 والذي يقل عن المستهدف 68%. وزادت كمية المياه المنتجة خلال نفس الفترة لتبلغ 118.4 مليون م³ في عام 2004 مقارنة بـ 114.5 مليون م³ في عام 2003. واتخذت المؤسسات المحلية خلال الفترة الماضية إجراءات لصيانة شبكات المياه والصرف الصحي واستبدال الخطوط والشبكات التالفة والعدادات العاطلة، وتشكيل لجان متابعة لمعالجة قضايا الفاقد الإداري والمخالفات، والذي أدى إلى تحسن المياه المستخدمة (المباعة) إلى 64% من إجمالي المياه المنتجة في 2004 مقارنة مع 62% في 2003، ليستفيد منها حوالي 3,2 مليون مستفيد بزيادة حوالي 100 ألف عن المستهدف. كما ارتفعت تغطية مياه الشرب في الريف خلال العامين الماضيين بمعدل 4%، وتبلغ حوالي 34% من سكان الريف في عام 2004 متجاوزة الاستهداف المقدر بـ 32%. كذلك، توسعت خدمات الصرف الصحي في المدن الرئيسية والثانوية، وبلغت التغطية 37% في عام 2003 و38% في عام 2004. وارتفع أيضاً عدد المستفيدين من خدمات الشبكة العامة للصرف الصحي من 1,350 ألف نسمة (203 ألف توصيلة) في 2003 إلى 1,629 ألف نسمة (215 ألف توصيلة) في عام 2004. وقدر حجم المياه المعالجة في محطات الصرف الصحي لعامي 2003 و2004 بحوالي 29 و30 مليون م³ على التوالي.

الكهرباء

استمرت تغطية الكهرباء عند حوالي 40% من السكان يحصلون على الخدمة من المنظومة الموحدة للمؤسسة أو من مشاريع كهرباء الريف التي تديرها المجالس المحلية¹، رغم أن القطاع شهد اهتماماً متزايداً خلال الفترة 03-2004، انعكس أثره في نمو الطاقة المركبة إلى 922 ميغاوات في عام 2004 مقارنة بـ 856 ميغاوات في 2002، وبمعدل نمو سنوي 3.8%. ويرجع هذا النمو إلى عاملين أساسيين يتمثل الأول في تنفيذ برنامج واسع للصيانة العمرية للمحطات القائمة مثل رأس كتيب والمخا والحسوة والمنصورة وإنشاء محطات جديدة مثل محطة حزيز المرحلة الأولى (30 ميغاوات) والثانية (60 ميغاوات) ومحطات الحالي وخور مكسر وعصيفرة (كل منها 10 ميغاوات). أما العامل الثاني فيعود إلى خفض نسبة فاقد الشبكة إلى 25.8% في عام 2004 مقارنة بـ 27% في 2002، نتيجة الإجراءات الفنية والإدارية التي تبنتها المؤسسة العامة للكهرباء بما

¹ تحسب التغطية من خلال ناتج توصيلات الشبكة العامة والشبكات المستقلة في متوسط حجم الأسرة بالإضافة إلى سكان المجتمعات الريفية التي تغطي من قبل مشاريع كهرباء الريف.

فيها استبدال الشبكات الداخلية وخطوط النقل القديمة والمتهاكلة.² وبناءً على تلك الإجراءات، طرأ تحسن طفيف في نصيب المشترك من الطاقة الكهربائية حيث بلغ 236 كيلووات/مشترك في عام 2004 مقارنة بـ 229 كيلووات/مشترك في عام 2003. كما نتج عن تلك الإجراءات وتسهيل التحصيل وفرض غرامات على المتخلفين زيادة الإيرادات لتبلغ 81% من نفقات التشغيل مقارنة بحوالي 76% في عام 2000، حيث بلغت رسوم المخالفات في أمانة العاصمة وحدها 101 مليون ريال وعدد القطعيات 8,665.

حصول الفقراء على الكهرباء

ارتفع عدد المشتركين في خدمات الشبكة العامة للكهرباء ارتفاعاً مضطرباً خلال الفترة 03-2004 بمعدل سنوي 7%، ووصل إلى 1,061,453 مشترك في عام 2004. غير أن تلك الزيادة لم تساهم في تقليص الفجوة بين الريف والحضر، نظراً لتركزها في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات الناتج عن الطلب المتزايد على الخدمة من ناحية وغياب استراتيجية واضحة لإيصال الخدمة إلى المناطق الريفية والفقيرة من ناحية أخرى. وتعمل الحكومة على استكمال إستراتيجية الطاقة وكهرباء الريف التي تبحث في البدائل الممكنة لتوفير الطاقة لسكان الريف والاستفادة من الجهود المبذولة في إطار التعاون بين الحكومة اليمنية والبنك الدولي حول هذا الشأن. وقد نفذ كهرباء الريف عدد من المشاريع خلال عامي 2003 و2004 غطت معظم المحافظات واستفاد منها حوالي مليون نسمة من المناطق الريفية. ولا يتناسب عائد تلك المشاريع وأثرها في تحسين حصول الفقراء على الخدمة مع حجم الإنفاق نتيجة توزيع المشاريع وغياب معايير وشروط استمرار تشغيل تلك المشاريع وإدارتها.

التوليد من مصادر جديدة

تواجه المؤسسة العامة للكهرباء صعوبة تغطية تكاليف الطاقة المباعة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود المستخدم في التوليد من ناحية، والإبقاء على نظام الشرائح الذي تدعمه الحكومة بحوالي 6 مليار ريال لحماية الفقراء ومحدودي الدخل الذين يستفيدون من دعم الشريحة الأولى (من صفر إلى 200 كيلووات) بسعر 4 ريال للوحدة بما يعادل 25% من التكلفة. وتبحث الحكومة بجدية في مصادر جديدة لتوليد الطاقة وبأقل تكلفة مثل التوليد باستخدام الغاز. ويتوقع بدء تنفيذ محطة التوليد بالغاز في مأرب (المرحلة الأولى) بقدرة 300 ميغاوات في النصف الثاني من عام 2005، بعد أن وافق مجلس الوزراء على توقيع العقد مع الشركة المنفذة، **واستكمال تحليل العروض المقدمة لخطوط النقل مأرب - صنعاء والتي يتوقع إقرارها من مجلس الوزراء خلال الربع الأول من 2005 ليتسنى بدء التنفيذ في النصف الثاني من العام.** ويساعد توليد الطاقة الكهربائية وتسويقها بتكلفة منخفضة على التوسع في تنفيذ مشاريع جديدة ورفع مستوى التغطية في المدن الثانوية والمناطق الريفية، بالإضافة إلى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الطاقة، مع ضرورة توفر عناصر وشروط أخرى أهمها إصدار قانون الكهرباء. كما أنشئت وحدات للطاقة الجديدة والمتجددة في وزارة الكهرباء والمؤسسة العامة للكهرباء كمبادرة جديدة تستحق دعم الجهات المانحة المهمة بإيجاد الوسائل المناسبة والكفيلة

² يرتفع الفاقد في بعض المدن الثانوية إلى 50%.

بإيصال الخدمات إلى التجمعات السكانية النائية. وما تزال مشاركة القطاع الخاص في تطوير التوليد من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة محدودة، رغم بعض المبادرات التي يمكن دعمها وتميئتها.

الطرق

يحتل قطاع الطرق مكانة متقدمة بين قطاعات البنية التحتية لأهميته في تسهيل إيصال الخدمات الأساسية إلى التجمعات السكانية الفقيرة، وتعزيز التواصل بين مناطق الحضر والريف. وقد انعكست هذه المكانة في احتلاله للمرتبة الأولى في الموازنة الاستثمارية للفترة 03-2004 وبنصيب 18%. رغم ذلك، لم يتجاوز ما تم إنجازه خلال تلك الفترة سفلة 1,436 كم بنسبة 70% من المستهدف وشق 2,536 كم نتيجة تغطية المخصصات المالية مستحقات سابقة أو دفع مقدمة لمشاريع جديدة. كما أن القطاع لا يزال يعمل دون قانون ينظم شؤونه أو استراتيجية تحدد أولويات مشاريع الطرق وتأخذ في الحسبان معايير الفقر.

الطرق الاستراتيجية

أكدت إستراتيجية التخفيف من الفقر والخطة الخمسية الثانية على أولوية طريق الشريط الساحلي والربط الإقليمي، وأهميته في تنمية النشاط الاقتصادي والاجتماعي الداخلي وتحقيق التكامل الإقليمي من خلال ربط اليمن بالسعودية في الشمال ومع عمان في الشرق لمسافة تمتد إلى 1,760 كم تقطع 9 محافظات. وقد بلغت كمية الإنجاز التراكمية في الطريق 1,298 كم إسفلت و1,195 كم شق، وشهدت الفترة 03-2004 أعمال شق وسفلة في مقاطع الطريق المختلفة بإجمالي 144.2 كم إسفلت و303 كم شق. ويتوقع الانتهاء من الطريق بما فيها شق الأنفاق خلال العامين القادمين. كما أنجزت شركتان دوليتان 80% من الدراسات والتصاميم الفنية لمشروع الخط المزدوج عمران - صنعاء - ذمار - إب - تعز - عدن والبالغ تكلفتها 6.1 مليون دولار. ويمر الطريق في 8 محافظات ويخدم 5 محافظات أخرى، لتستفيد منه أكبر التجمعات السكانية في اليمن ويستوعب أكثر حركة مرور في شبكة الطرق.

تلبية الطرق الريفية لاحتياجات الفقراء

تبنت الحكومة برنامج تنمية الطرق الريفية بهدف كسر عوامل العزلة المفروضة على المناطق الريفية وتسهيل نقل المنتجات الريفية إلى الأسواق ومراكز المدن، وتحسين العائد الاقتصادي للسكان الريفيين بنسبة 12%، من خلال تنفيذ 33 مشروع طرق يستفيد منها حوالي 3,512 ألف نسمة في 13 محافظة. ومنذ بدء تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج في عام 2002 أنجز 4 مشاريع طرق بطول 87 كم بالإضافة إلى إعادة تأهيل طريق النقب-الأحمر بطول 115 كم، وتجاوز الإنجاز في 6 مشاريع 50%، وفي 10 مشاريع أخرى دون الـ30%. أما بقية المشاريع فهي قيد الدراسة وإعداد التصاميم واستكمال شروط المناقصات.

صيانة الطرق

قام صندوق صيانة الطرق والجسور خلال العام 2004 بتشخيص حالة الطرق، حيث تبين بأن 35% منها في حالة ممتازة و26% بحالة جيدة، و16% منها طرق مقبولة، و23% تعد سيئة. وقد نفذ الصندوق خلال الفترة

03-2004 أعمال صيانة للعديد من الطرق، حيث تم تنفيذ أعمال صيانة دورية (إضافة طبقة إسفلت) بطول 256 كم وصيانة روتينية لـ 7,617 كم، بالإضافة إلى الصيانة الطارئة لعدد من المقاطع المتضررة من السيول والفيضانات بمبلغ 57,580 مليون ريال في عام 2003، ارتفعت إلى 165.448 مليون ريال في عام 2004. ويعاني الصندوق من محدودية المخصصات والتي لا تفي بكافة التزاماته، مما يؤدي إلى ترحيل المشاريع وتدهور بعض الطرق، وخاصة في ظل غياب نظام للمقاييس والمواصفات الفنية.

النقل

يعتبر النقل قطاعاً حيوياً ومساعداً لنمو القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة. ويعاني أداء القطاع من الضعف نتيجة تشتت الجهود وتعدد الهيئات والمؤسسات المشرفة على أعماله في ظل غياب إستراتيجية وطنية تحدد الغايات والأهداف والتوجهات المستقبلية للقطاع.

النقل البحري

تأثر نشاط الموانئ اليمنية وحركة السفن القادمة والمغادرة سلباً بحادثتي المدمرة الأمريكية يو إس كول في ديسمبر 2000 وناقلة النفط الفرنسية "ليمبرج" في أكتوبر 2002، حيث انخفض عدد السفن الواصلة جراء رفع أخطار مخاطر الحرب على تلك السفن. ومع ذلك، تظهر المؤشرات بوادر تحسن خلال العامين الماضيين نتيجة تفاوض الحكومة مع شركات التأمين لإعادة الرسوم تدريجياً إلى سابق عهدها. وقد تمثلت أبرز إنجازات قطاع النقل البحري خلال عامي 2003 و2004 في صيانة وترميم عدد من الأرصفة والمنشآت والمعدات البحرية، واستكمال الدراسات والتصاميم لإنشاء موانئ في كل من بروم وخلفوت وسقطرى. وتسعى الحكومة لتشجيع المشاريع الخاصة في الموانئ، وكذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لترتيب أوضاع شركة أحواض السفن تمهيداً لخصصتها. كما تسلمت الحكومة في عام 2004 ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة في عدن من شركة يمنفست وفق اتفاقية المخالصة الموقعة بينهما، ويجري حالياً تحليل العروض المقدمة من بعض الشركات العالمية لإدارة الميناء.

النقل الجوي

تقتصر خدمات النقل الجوي على الناقل الوطني "اليمنية". وتدرس الحكومة فتح المجال لشركات أخرى تطبيقاً للتوجهات العامة نحو تحرير النقل الجوي، والحصول على أفضل خدمة وبأقل سعر. وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 168 لعام 2004 بفتح المجال أمام حركة الشحن الجوي ابتداءً من عام 2005، لتشجيع الصادرات وخاصة سريعة التلف مثل المنتجات الزراعية والسلمكية. وبدأت الحكومة في عام 2003 إجراءات إنشاء مطار حديث في صنعاء يستوعب حركة الطيران المتوقعة، إلا أن وتيرة العمل في المشروع تسير ببطء بعد تحديد الموقع وإعداد الدراسات والتصاميم الفنية.

النقل البري

عمل إصدار قانون النقل رقم 30 لعام 2003 واللوائح التنظيمية التي تم إصدارها في عام 2004 على تحرير الفرزة بالنسبة لشحن البضائع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحسين خدمات النقل البري، والذي أدى إلى تخفيض أجور النقل بنسبة 50%. ورغم زيادة عدد الشركات الخاصة العاملة في النقل الدولي للركاب من شركتين في عام 2002 إلى 22 شركة في 2003، إلا أن تقييم تلك الشركات أوضح أن حوالي 40% منها لا تمتلك البنية المؤسسية السليمة ولا الإمكانيات المادية اللازمة. وتم خلال عام 2004 إحالة 360 من العمالة الفائضة في المؤسسة العامة للنقل البري إلى صندوق الخدمة المدنية في ظل التوجه نحو خصصتها.

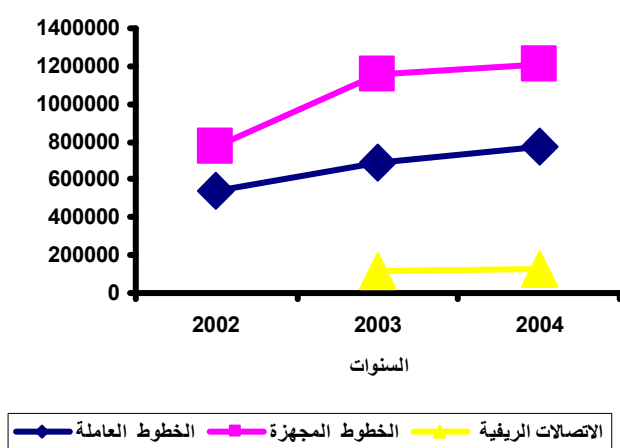
الاتصالات وتقنية المعلومات

تمثل الاتصالات وتقنية المعلومات إحدى المقومات الأساسية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في القرن الحادي والعشرين، وتوليد فرص العمل والتقريب بين الشعوب. وتظهر المؤشرات تجاوز قطاع الاتصالات للأهداف المحددة في الخطة الخمسية الثانية، في ضوء توجهات الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025.

توفير خدمات الاتصالات

تبنت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتسهيل الحصول على خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة خلال الفترة 03-2004، تمثل أبرزها في تبسيط إجراءات توصيل الخدمة وتخفيض رسوم الاشتراك من 22 ألف ريال إلى 17 ألف ريال مع إمكانية التقسيط لذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى تخفيض رسوم الاشتراك للاتصالات بين المحطات الريفية من 1,300 ريال إلى 800 ريال وسعر الدقيقة من 12 ريال إلى ريال واحد، وتخفيض قيمة المكالمات وتعرفة الاتصالات الدولية. وقد ارتفع نصيب الاتصالات الريفية من 3% من إجمالي الخطوط المجهزة في عام 2000 إلى 10% في عام 2004 نتيجة تغطية المناطق الريفية المحيطة بالمدن الرئيسية وعواصم المحافظات، إلا أن تلك النسبة

رسم بياني 2-3: تطور أعداد خطوط الهاتف



ما تزال متدنية مقابل سكان الريف. من ناحية ثانية، شهدت خدمات الهاتف المحمول تطوراً في الخدمة وانخفاضاً في الأسعار، وخاصة بعد دخول شركة يمن موبايل نهاية عام 2004 كمزود ثالث للخدمة. وتسعى الحكومة لدعوة شركات جديدة خلال السنوات القادمة، بما يطور الخدمات ويخفض الأسعار لتتناسب مع ذوي الدخل المحدود. ويناط بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ممارسة الدور الرقابي والإشرافي وتعزيز البنية التشريعية والتنظيمية وخلق البيئة

المناسبة للمنافسة بين شركات القطاع الخاص. ولتوفير الكوادر، يقدم المعهد العام للاتصالات دورات تدريبية متواصلة، ويدعم الفتيات بتقديم تخفيض 50% على الرسوم.

خدمات الإنترنت

تبنّت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية خلال الفترة 03-2004 مجموعة إجراءات لتطوير خدمة الإنترنت، أبرزها دخول المؤسسة كمزود ثانٍ للخدمة بتسهيلات جديدة، كإلغاء رسوم الاشتراك الشهري وتخفيض السعر، ومضاعفة عدد البورصات والخطوط الرقمية لترتفع من 1,500 بورت في 2003 إلى 3,000 بورتات في 2004، وإدخال خدمة سوبر يمن نت والتي تمكن من استخدام الهاتف والإنترنت في آن واحد. وأدى هذا التطور إلى زيادة عدد المشتركين بمعدل سنوي يتجاوز 200% خلال نفس الفترة ووصل إلى 75,563 مشترك في عام 2004. وما تزال الخدمة مركزة في الأرباع المدن الرئيسية. وفي عام 2003 خرج مشروع الـ 100 ألف حاسوب إلى حيز الوجود، حيث تم حتى نهاية 2004 توزيع 15 ألف جهاز بالتقسيم على العاملين في المؤسسات العامة للدولة.

خدمات البريد

تواكب التطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات مع تغيير كمي ونوعي في خدمات البريد المقدمة، حيث وصل عدد الخدمات إلى 13 خدمة منها 7 بريدية و6 مالية. وقد نمت حسابات التوفير البريدي خلال الفترة 03-2004 بمعدل 25.5%، وتوسعت عملية صرف رواتب التقاعد عبر مكاتب البريد بنسبة 25% ومستحقات الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة من صندوق الرعاية الاجتماعية بنسبة 77%. ويتم توسيع تجربة الصرف عبر مكاتب البريد سنوياً، من خلال إدخال مدن ثانوية ومراكز مديريات جديدة، بما يساهم في تقادي التجاوزات والاختلالات المرافقة لعملية الصرف التقليدية وارتفاع تكاليفها الإدارية، وضمان الوصول إلى المستحقين.

الإسكان والتخطيط الحضري

يعد تنفيذ مشاريع الإسكان من قبل الجهات الحكومية محدوداً خلال الفترة 03-2004، إذ تم فقط استكمال بعض المشاريع القائمة والتي نتج عنها إنشاء حوالي 2,720 وحدة سكنية لمعاقلي الحرب وعمال النظافة والبدو الرحل وأبناء المناطق الحدودية، موزعة على 4 مشاريع في 3 محافظات. كما تم تنفيذ 149 مخطط حضري في مختلف المدن الرئيسية والثانوية، بلغ نصيب أمانة العاصمة ومدينة عدن 40% منها. ويعاني قطاع الإسكان من عدم ملاءمة السياسة السكانية التي ينبغي أن تعمل لتوفير الاحتياج من المساكن لمحدودي الدخل وتحسين ظروف المناطق العشوائية. كما يعاني التخطيط الحضري من قصور تطبيق القانون تجاه المخالفين والحد من الاستيلاء على أراضي وممتلكات الدولة ومحدودية تسجيل الأراضي السكنية وتنظيم عملية البيع والشراء، فضلاً عن غياب الصور الجوية للمدن.